

Distr.: General
19 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد محمد (نائب الرئيس) (غيانا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر
مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم

المتحدة (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-17406 (A)



الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أسباباً جذرية للاجترار بالمخدرات وتعاطي المخدرات وما يتصل بذلك من جرائم، من بينها الفساد وجرائم العنف وتفشي العنف ضد النساء والأطفال، الأمر الذي يهدد التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في المنطقة.

٣ - وأشارت إلى أن التفاوت في معدلات التنمية الاقتصادية واتساع هوة الفوارق الاجتماعية في ما بين البلدان وداخلها يغذيان الجريمة المنظمة في المنطقة. وأصبحت الجماعات المنظمة عبر الوطنية تستغل سهولة الحركة عبر الحدود، وتباين التشريعات بين البلدان، وعدم كفاية تبادل المعلومات والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون في المنطقة. وأصبح الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، آخذاً في الزيادة، ويلزم وضع تشريع واضح وشامل لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها. وتهدد مشكلة المخدرات المتزايدة مستقبل الشباب الذي يتضرر في كثير من الأحيان من الجرائم المتصلة بالمخدرات وتعاطي المخدرات.

٤ - واسترسلت قائلة إن الجهود المبذولة في المنطقة للتصدي للجريمة المنظمة ما زالت غير كافية، ويعود ذلك غالباً إلى الحاجة إلى توافر منابر أفضل لتبادل المعلومات والاستخبارات. وما زالت نظم العدالة الجنائية ضعيفة في كثرة من الولايات القضائية، وما زالت غالبية البلدان غير مجهزة تجهيزاً كافياً من حيث جهود منع الجريمة والتشريعات اللازمة للتعامل مع الجرائم عبر الوطنية مثل الإرهاب والجرائم الإلكترونية والجرائم المالية. وتلتزم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمواصلة اتخاذ التدابير من أجل تحسين الاستثمار في منع الجريمة بغرض عكس اتجاه الجريمة المتنامية في المنطقة. وتتوقف جهود منع الجريمة مستقبلاً على التعاون العالمي والإقليمي على حد سواء. وتعترف الدول الأعضاء في الجماعة بالدور البالغ الأهمية

في غياب السيد هلال (المغرب)، ترأس الجلسة السيد محمد (غيانا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/70/90-E/2015/81 و A/70/93 و A/70/99 و A/70/94 و A/70/121 و A/70/407)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/70/87-E/2015/79 و A/70/98)

١ - السيدة أليوي (أنغولا): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن السلطات بصدد تحسين السيطرة على الجريمة تدريجياً في المنطقة، وذلك بفضل اتباع سياسات الوقاية وتخفيف الأثر، وتطبيق استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع الواقع في عالم أكثر تعقيداً واعتماداً على التكنولوجيات الرقمية، والتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات، على الصعيدين المحلي والدولي، في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢ - وأضافت قائلة إن الاتجار بالبشر رغم كونه مشكلة رئيسية، فإن الاتجار بالمخدرات ما زال يشكل تهديداً أكبر، ومن ثمّ تولي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهمية كبيرة للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقة بالتعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين اعتمدهما الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات التي توفر الإطار التشريعي للتعاون والتنسيق الدوليين في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويشكل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وعدم كفاية الأنظمة القضائية وارتفاع معدلات

وتشجيع التوعية في المدارس والكلية بقدر أكبر ضد تعاطي المخدرات، وإنفاذ تدابير مكافحة تهريب المخدرات بشكل صارم. وجرّ اتخاذ عدة خطوات لتعزيز أنشطة تخفيض العرض والطلب على المخدرات وتحسين مرافق العلاج والرعاية اللاحقة، وقال إن حكومته شكلت لجنة للرصد مهمتها إخضاع المؤثرات العقلية والعقاقير الاصطناعية الجديدة للرقابة.

٨ - واستطرد قائلاً إن الهند، بوصفها مورداً دولياً للمواد الأفيونية الخام ومنتجاً للأفيون المشروع، عملت على موازنة سياساتها وتشريعاتها ولوائحها مع المبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مبدأ التوازن. وهي تسعى إلى مراقبة السلائف الكيميائية التي تستخدم في العقاقير الاصطناعية على نحو يحد من التسريب وإساءة الاستعمال ولا يؤثر في استخدامها الشرعية.

٩ - ومضى يقول إن الهند، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبوصفها من الدول الموقعة على مختلف الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعضواً في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، تبين عزمها على الإسهام بصورة بناء وفعالة في هذا الصدد.

١٠ - وأشار إلى أن الإرهاب، خصوصاً الإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه دول، يثير قلق حكومته بصفة خاصة. ويجب على المجتمع الدولي أن يطبق سياسة عامة لا تسامح فيها مطلقاً مع الإرهاب ومع من يساعدون على ارتكاب الأعمال الإرهابية ويحرضون عليها ويوفرون ملاذاً آمناً لمرتكبيها. وتواصل الهند تعزيز آلياتها المحلية وتعاونها مع سائر البلدان لمكافحة الإرهاب. ويجب أن يُظهر المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لإبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة

الذي تؤديه الآليات الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في المبادرات التي تستهدف التصدي للجريمة.

٥ - واستطردت تقول إن أي معالجة فعالة لمشكلة المخدرات تتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل وضع سياسات عامة جنائية واجتماعية وصحية. وتسترشد السياسات العامة للمخدرات بالدول الأعضاء في الجماعة البروتوكول المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقامت الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات تهدف إلى إنشاء برامج شاملة ومتكاملة لتخفيض الطلب على المخدرات، واضطلعت بجهود لمنعها على صعيد المجتمع المحلي، وبأنشطة للتوعية بالمدارس الحكومية وإجراء البحوث من أجل التصدي للأسباب الجذرية لإدمان المخدرات. وأقام بعض الدول الأعضاء أيضاً مرافق ملائمة لمعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. والجماعة الإنمائية تعترف أن الشباب يشكل جزءاً كبيراً من الحل لمشكلة تعاطي المواد المخدرة والجريمة المنظمة، لذلك فإنها ستضاعف جهودها المبذولة لحماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات والعنف والجريمة.

٦ - السيد جوشي (الهند): أشار إلى ضرورة إيجاد استجابة متضافرة ومتوازنة من المجتمع الدولي للتعامل مع التحديات الجديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشكلة المخدرات العالمية. ويجب تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الهامة المتعلقة بالمخدرات، ويجب التصدي لمشكلة المخدرات على أساس المسؤولية العامة والمشاركة.

٧ - ومضى يقول إن حكومته اعتمدت مبادرة ذات ثلاث نقاط تهدف إلى الحد من خطر المخدرات، تشمل تعزيز الخدمات الصحية لضمان تحسين تأهيل المدمنين،

١٥ - وقال إن ما يبعث على الرضا أن المجتمع الدولي انتقل، تحديداً منذ اعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، من اتباع منظور قمعي إلى اتباع نهج أكثر شمولاً وتوازناً إزاء مشكلة المخدرات، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. ويجب أن تكون إحدى المسائل الرئيسية في نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمشكلة المخدرات العالمية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٦ هي تحسين السياسات المتعلقة بمنع تعاطي المخدرات، عن طريق إقامة برامج متكاملة متعددة التخصصات شاملة لعدة قطاعات، يجري صياغتها على أساس أدلة علمية ومن منظور أكثر الفئات ضعفاً، بدون وصم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. ويجب أيضاً أن يوجد توازن بين الاستثمارات المنفقة في سياسات تخفيض العرض وتخفيض الطلب. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية أحكاماً بشأن اعتماد بدائل للاحتجاز عن الجرائم الصغيرة المتصلة بالمخدرات، وبشأن تعريف عتبات الكميات للتمييز بين من يتعاطون المخدرات والمتجرين بالمخدرات، وذلك لتفادي إدانة المتعاطين كمتجرين، وإلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وللمجتمع المدني دور هام ليضطلع به في هذه المناقشة، على الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد المحلي.

١٦ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده يواجه عدة تحديات متصلة بالمخدرات، بوصفه جارا مباشراً لأفغانستان، أكبر مركز في العالم لإنتاج الأفيون غير المشروع. فقد قُتل ما يقرب من ٤٠٠٠ موظف من موظفي إنفاذ القوانين وأصيب أكثر من ١٢٠٠٠ منهم بإعاقات دائمة في سياق مكافحة مهربي المخدرات المسلحين. وقد استثمرت إيران مبلغ ٧٠٠ مليون دولار في نظام مراقبة حدودها الشرقية. وحققت إيران، نتيجة لسياساتها في مجال مراقبة المخدرات، ما يقرب

بالإرهاب الدولي من أجل تعزيز الإطار المعياري لمكافحة الإرهاب. وتستدعي التهديدات المتزايدة للجرائم الإلكترونية أن يجري بناء القدرات الوطنية وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز التعاون العالمي وإيجاد استجابة عالمية.

١١ - ومضى يقول إن مؤسسات منع الجريمة والعدالة الجنائية الفعالة المعززة تمثل حجر الزاوية لإرساء سيادة القانون، وهي ضرورية لتوطيد السلام وتحقيق التقدم وازدهار الأمم، ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذاً ناجحاً.

١٢ - السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن السياسات الوقائية، ولا سيما تلك التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، ينبغي أن تشكل عناصر محورية في أي استراتيجيات تهدف إلى مكافحة الجريمة. وتعد السياسات العامة الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة وتمكين المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز، من الأمور الأساسية لمنع الجريمة، وحتى تكون فعالة لا بد أن توضع وتنفذ بمشاركة المجتمع المدني.

١٣ - ومضى يقول إن البرازيل ترحب باعتماد الصيغة المنقحة للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وتعرب عن سرورها أن القواعد تأخذ في اعتبارها التطورات الحاصلة في مجال علوم الإصلاحات وضرورة حماية حقوق الإنسان التي للسجناء.

١٤ - واسترسل قائلاً إنه لا توجد جريمة تستدعي تطبيق عقوبة الإعدام؛ فعقوبة الإعدام ليست أداة ملائمة للسياسات الأمنية العامة، نظراً لعدم وجود أدلة عملية تثبت وجود علاقة سببية بين تطبيق هذه العقوبة وفعالية مكافحة الجريمة. وتحث البرازيل بقوة جميع البلدان التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام أن تعتمد وفقاً فوراً للعقوبة بهدف إلغائها.

بلده. وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين إنتاج المخدرات وعدم الاستقرار وانعدام الفرص الاقتصادية البديلة، تعتقد باكستان أن من الأهمية بمكان إعادة سيطرة الحكومة على الأراضي المستخدمة في زراعة المخدرات وتعزيز التنمية من أجل القضاء على الفقر.

٢١ - وأضاف قائلاً إن تقنين المخدرات غير المشروعة يؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب ألا تلجأ الدول إلى تطبيق سياسات نفعية، حتى حين يتعذر التحكم في الأعمال غير المشروعة. ويجب التصدي، في سياق التعامل مع مشكلة المخدرات العالمية، لكامل سلسلة المشاكل في سوق المخدرات، وللأنشطة الإجرامية المترابطة من قبيل غسل الأموال وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر.

٢٢ - وأشار إلى أن باكستان ظلت بلداً خالياً من خشخاش الأفيون على مدى أكثر من عقد من الزمن، إلا أنها ما زالت تواجه مشاكل التهريب وتعاطي المخدرات، بوصفها من دول المرور العابر. وتعزى مباشرة الزيادة في المضبوطات في باكستان خلال السنوات القليلة الماضية إلى إجراءات إنفاذ القوانين، ولا تشير إلى ظهور طرق جديدة أو زيادة في الاتجار عبر الطرق القائمة. ورغم أن باكستان لديها الإرادة السياسية والموظفون المدربون واستراتيجية فعالة للتعامل مع مشكلة المخدرات، فإنها تفتقر إلى أحدث المعدات ومختبرات الأدلة الجنائية، وتواجه قيوداً في الميزانية، وبالتالي فإنها تعتمد على تعزيز التعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الآخرين.

٢٣ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي يرفض رفضاً قاطعاً استخدام المخدرات غير المشروعة. وهو يشدد بقوة على أهمية الأسرة بوصفها حجر الزاوية في جهود الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج واستراتيجيات

من ٩٠ في المائة من مضبوطات المخدرات في جميع أنحاء العالم. وقد وسعت نطاق خدمات العلاج وإعادة التأهيل، وما زالت تزود المرضى بتأمين للعلاج عن طريق اتباع نهج قائم على المجتمعات المحلية. وستبدأ قريباً بتنفيذ البرنامج الخمسي المشترك الرابع مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٧ - وأضاف قائلاً المجتمع الدولي ما زال، رغم الزيادة المرعبة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، عاجزاً عن إعمال مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة من أجل احتواء مشكلة المخدرات العالمية. وينبغي أن يفي المجتمع الدولي بالتزامه بدعم توفير سبل العيش البديلة في أفغانستان وتقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان الكائنة على خط المواجهة في مكافحة مهربي المخدرات المسلحين. فإن مستوى هذا الدعم حتى الوقت الراهن محدود للغاية.

١٨ - واسترسل يقول إن من واجب الدول الأعضاء، أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمشكلة المخدرات العالمية، ألا تسيب مشكلة المخدرات أو تربطها بمسائل لا صلة لها بها. فإيران تنتظر التوصل إلى نتائج واضحة تتناول تنفيذ مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة والمسائل المتصلة بالمؤثرات العقلية الجديدة.

١٩ - وأشار إلى أن الجماعات الإرهابية والإجرامية ما برحت تتكاثر معاً على مدى السنوات العديدة الماضية بهدف استخدام العائدات المتأتية من أنشطتها في توسيع نطاق أنشطتها الإجرامية والإرهابية في المنطقة وخارجها. وهذا الوضع يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة من جانب المجتمع الدولي بأسره.

٢٠ - السيد ديار خان (باكستان): قال إن الزيادة المطردة في زراعة الخشخاش في البلدان المجاورة، ولا سيما أفغانستان، تشكل تحدياً مباشراً لبلدان المرور العابر في المنطقة، مما فيها

٢٦ - السيدة كارياس (هندوراس): قالت إن هندوراس عانت، بوصفها إحدى بلدان المرور العابر لمتنحي ومستهلكي المخدرات، من خسائر بشرية هائلة ونكسات لا يمكن إحصاؤها في تحقيق التنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، تمكن بلدها من تعزيز مؤسساته في معركته وجهاً لوجه ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال استراتيجية متكاملة أسفرت عن إحراز تقدم في مجال منع الجريمة. وبلدها يسعى إلى التوصل إلى اتفاقات عالمية جديدة تحبذ انتهاج نهج مبتكرة وبديلة، وإلى تزويد المواطنين بالحيز والتمكين اللازمين لتمكينهم من المساهمة في بناء مجتمعات أكثر صحة وازدهاراً. وتتطلب هذه الجهود تعاوناً دولياً مستمراً، كما تستلزم اعتماد سياسات مشتركة قائمة على مبدأ المسؤوليات المتميزة.

٢٧ - وأضافت قائلة إن تحسينات ملموسة تحققت في مكافحة الاتجار بالمخدرات وانعدام الأمن في هندوراس، شملت انخفاضاً ملحوظاً في معدل جرائم القتل والجرائم ذات الصلة، وتدمير البنى التحتية لمسارات المخدرات ومختبرات صنع المخدرات، وإلقاء القبض على المتجرين بالمخدرات وإدانتهم، وتسليم أباطرة المخدرات ومصادرة ثرواتهم غير المشروعة. غير أن هندوراس تقاتل في معركة غير متكافئة لأن المتجرين بالمخدرات لديهم ما للمنظمات العابرة للحدود الوطنية من موارد لوجستية ومالية ومادية، وهي أمور يصعب على بلد محدود الموارد أن يتغلب عليها، لا سيما أنه لم توضع بعد أي استراتيجية موحدة على صعيد القارة وعلى المستوى المتعدد الجنسيات.

٢٨ - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى أطلقت في عام ٢٠١١ الاستراتيجية الأمنية لدول أمريكا الوسطى، التي تتألف من مجموعة من المشاريع تغطي عدداً من الجوانب

الصحة. فتعاطي المخدرات غير المشروعة يدمر النسيج الاجتماعي لفرادى الأسر، وينتشر كالورم الخبيث في المجتمع المحلي، ويؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة استقرار المجتمع المدني. وتؤكد البحوث باستمرار أن المبادئ الأساسية للتفاعل الاجتماعي تُكتسب في المنزل، وأن الأطفال الذين يترعرعون في أحضان بيئات أسرية تربوية يتلقون التربية اللازمة لمساعدتهم على رفض المخدرات غير المشروعة. وحتى في وجود روابط أسرية قوية، يقع بعض الأفراد للأسف فريسة لاستخدام المخدرات وتعاطيها، وهم أيضاً يحتاجون إلى الدعم والرعاية من أسرهم والمجتمع ككل.

٢٤ - ومضى يقول إن منع المخدرات ومراقبتها وعلاج المدمنين ورعايتهم مسؤولية جسيمة تقع على عاتق من هم في السلطة العامة. وثمة أهمية حاسمة لوضع القوانين الملائمة وإنفاذها بفعالية لحماية المجتمع والأفراد من خطر الاتجار بالمخدرات. ولا يمكن لأي برنامج فعال للوقاية إلا أن يكون متعدد الجوانب، وأن يكون نتيجة جهود مشتركة للجميع: الأسر والسلطات العامة والمسؤولون عن إنفاذ القانون والمعلمون وجماعات الشباب غير الرسمية وأخصائيو المشورة.

٢٥ - وأشار إلى أن الكرسي الرسولي يساوره بالغ القلق إزاء الاتجار بالأشخاص، وهو يتفق في هذا الصدد مع النداء الوارد في تقرير الأمين العام عن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (A/70/94) الداعي إلى زيادة جهود الوقاية، ومعالجة مختلف العوامل التي تجعل الناس عرضة للوقوع ضحايا الاتجار. ويؤيد الكرسي الرسولي جميع المبادرات الرامية إلى إقامة نظام للعدالة الجنائية أكثر فعالية ونزاهة وإنسانية وخضوعاً للمساءلة، بغرض مكافحة الاتجار بالمخدرات وجميع الجرائم الوثيقة الصلة به، وبخاصة الاتجار بالأشخاص.

والجمهورية الدومينيكية بصدد إطلاق حملة وقائية واسعة النطاق لزيادة الوعي بالأثر السلبى للمخدرات. وتعتبر قضية استهلاك المخدرات من قضايا الصحة العامة، وليست جريمة. ويكمن التحدي في توفير العلاج للمتعاطين، مع احترام حقوق الإنسان التي لهم، دون تجاهل الصلة بين الإدمان والجريمة والعنف. وجرار بذل جهود خاصة لتعزيز نظام العدالة في البلد وتحصينه ضد الفساد، وكفالة شن الحرب على المخدرات مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٣٢ - السيدة غولدريك (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا سجلت نجاحات هامة من خلال سياستها الأمنية الوطنية. ويشكل جهاز منع الجريمة وجهاز العدالة الجنائية بالبلد جزءاً من نظام قائم على مشاركة المواطنين. وتهدف سياسة الحكومة إلى بناء دولة تعزز القيم المسيحية وحقوق الإنسان والمثل الاشتراكية والتضامن. فبدلاً من اتباع استراتيجية عسكرية عنيفة لمنع الجريمة وضمان العدالة، اختار رئيس نيكاراغوا اتباع نموذج وقائي استباقي قائم على المجتمعات المحلية تنفذه المجالس الأهلية بالتنسيق مع الشرطة والجيش والمحامين والقضاة. ويتمثل الهدف في إقامة روابط بين المؤسسات والمواطنين، مع إناطة الأسرة والمجتمع المحلي بدور قيادي في منع الجريمة، مما يسهم في التنمية المستدامة للمجتمع المحلي بأسره.

٣٣ - وأضافت قائلة إن نيكاراغوا فخورة بنظامها في الأمن المدني الذي يعمل بمثابة حائط صد في جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وهي واحدة من أكثر البلدان أماناً في أمريكا اللاتينية. ويؤدي التركيز على القيم والأسرة والمجتمع المحلي والعقيدة والدين، إلى جانب وجود المؤسسات المتخصصة، إلى تعزيز الوثام والتفاهم والتخفيف من أثر الجريمة. ونيكاراغوا فخورة أيضاً أنها ستضم، في سياق الاحتفال بإنجازات البلد في مجال

الاستراتيجية، من بينها مكافحة الجريمة ومنع العنف وتعزيز أمن السجون وتعزيز المؤسسات. وتلتقي حالياً وفود من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سان بدرو سولا، هندوراس، في الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية لمراقبة المخدرات، برعاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٩ - وقالت إن الوضع المأساوي لتدفقات الهجرة، بما يشمل القصر غير المصحوبين بذويهم، من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقترب إلى حد كبير بأعمال عنف ناشئة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية في المنطقة، دفع حكومات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس إلى وضع خطة التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي بغرض تحسين الأمن وتهيئة الفرص والتنمية لشعبها.

٣٠ - السيدة غوزمان ماديرا (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الطابع المعقد لمشكلة الاتجار الدولي بالمخدرات يستلزم إيجاد حلول تتجاوز مع الوقائع المتباينة في البلدان المتضررة منها. فالموقع الجغرافي لبلدها جعله مركزاً استراتيجياً لنقل شحنات المخدرات الدولية. وأدت أيضاً ممارسة دفع الرسوم عن خدمات نقل المخدرات إلى زيادة المعروض من المخدرات غير المشروعة، وبالتالي زيادة المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها، على الصعيد المحلي. وقد زادت في السنوات الأخيرة المضبوطات من المخدرات، مما يظهر الإرادة السياسية لحكومتها لتنفيذ خطط عملية استراتيجية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٣١ - وأشارت إلى ضرورة إيجاد نهج نظامية تربط بين النظم القانونية والقضائية والصحية والتعليمية، ووضع استراتيجيات فعالة قائمة على الأدلة، من أجل الحد من تعاطي المخدرات غير المشروعة مرة واحدة وإلى الأبد.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن التحديات التي تشكلها الجرائم التي ظهرت في الآونة الأخيرة يجب التصدي لها بسرعة وفعالية. فالجرائم الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني العابران للحدود الوطنية في انتشار. وقد عملت الصين بجد لتشجيع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على مناقشة مسألة الجرائم الإلكترونية وتبرعت بأموال للعمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية من أجل إجراء دراسة شاملة لمشكلة الجرائم الإلكترونية. وهي تؤيد وضع صياغة أولية لصك قانوني دولي، استناداً إلى عمل فريق الخبراء وفي إطار الأمم المتحدة، من أجل إرساء أسس التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

٣٨ - وأكد أيضاً على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في التصدي لمشاكل المخدرات. وينبغي الاستفادة تماماً من إمكانات النظام الدولي لمراقبة المخدرات، كما ينبغي اعتماد استراتيجية شاملة متكاملة متوازنة لمكافحة هذه المشكلة العالمية. ويجب أن يُطبَّق مبدأ المسؤوليات المشتركة، وينبغي أن يُقدَّم الدعم للبلدان النامية من أجل بناء قدراتها على مراقبة المخدرات من خلال تقديم المساعدة المالية والتعاون التقني وتبادل المعلومات. وتعكف الصين على تنفيذ عملية "Operation Fox Hunt" (عملية تعقب الثعالب) وعملية "Operation Sky Net" (عملية سكاى نت)، الراميتين إلى تقديم المجرمين الذين يرتكبون جرائم فساد خطيرة إلى العدالة؛ وقد أُلقت القبض حتى الوقت الراهن على مئات المتهمين الهاربين واستعادت أصولاً قيمتها مئات الملايين من الرمنيبات. وهي تدعو البلدان المعنية إلى التعاون معها في هذا الصدد. وقد شاركت في جهود التعاون لمكافحة المخدرات في إطار المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وهي تشارك بفعالية في جهود التعاون الثنائي في مجالات التحقيق وتبادل المعلومات وإنفاذ القانون

مكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى حملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣٤ - ومضت تقول إن حكومتها تشعر بالقلق إزاء أنواع جديدة من الجرائم، من قبيل الجرائم الإلكترونية والجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، وتدمير النباتات والحيوانات البرية، التي تُرتكب مع الإفلات من العقاب. وهي تأمل أن يُنظر في وضع صك ملزم قانوناً يوضع تعريفاً لهذه الجرائم.

٣٥ - السيد وو هايوين (الصين): قال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تظل ثابتة في مكافحة الفساد. وتأمل حكومة بلده أن توطد البلدان أواصر التعاون في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للقبض على المماريين من العدالة واسترداد الموجودات غير المشروعة. وأضاف قائلاً إن آلية الاستعراض تؤدي وظيفتها بشكل سلس؛ والصين تؤيد بدء الدورة الاستعراضية الثانية على النحو المقرر، وترى ضرورة الإبقاء على الاختصاصات والمبادئ الأساسية لآلية الاستعراض وتطبيقها.

٣٦ - وأشار إلى وجوب التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها؛ ويلزم وضع آلية ملائمة لاستعراض التنفيذ، وينبغي أن يُتَّخَذ نموذج آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادئها وخراتها كنقطة مرجعية، وأن تُعتمد الآلية عند الاقتضاء. ورغم أن الصين أحاطت علماً باحتمال اضطلاع المجتمع المدني بدور في تنفيذ الاتفاقية، فإنها ترى أن آلية استعراض التنفيذ ينبغي أن تكون آلية حكومية دولية وينبغي أن تضطلع حكومات الدول الأطراف بالدور الرئيسي فيها. وفي المرحلة الراهنة، ينبغي ألا تُربط مشاركة المجتمع المدني بإنشاء آلية الاستعراض.

٤١ - وقالت إن حكومة بلدها ما برحت تعمل أيضاً مع بلدان المقصد في أوروبا، بهدف إنهاء منح مركز اللاجئ تلقائياً للرعايا الإريتريين، وهو أمر شجع الكثير من الإريتريين على المخاطرة بحياتهم في محاولة للوصول إلى تلك البلدان. وفي هذا الصدد، ترحب حكومتها ببعثات تقصي الحقائق التي أوفدها إلى إريتريا بعض البلدان الأوروبية، والتي أتاحت لها إجراء تقييمات موضوعية للحالة على أرض الواقع وأسفرت عن تعديل نهجها المتبعة تجاه هذه المسألة. وتكرر إريتريا تأكيد دعوتها إلى البلدان الأخرى أن تتخذ إجراءات مماثلة، مما سيساعد على التصدي لمشاكل الاتجار بالبشر وتهريبهم والحد من الأزمة الإنسانية في منطقة البحر المتوسط.

٤٢ - السيدة سايبا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن بوليفيا سجلت عدداً من النجاحات في جهودها المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والتي أجرتها معتمدة على ذاتها مالياً وسياسياً. ولم تعد إجراءات الشرطة تركز على منطقة زراعة الكوكا فحسب، بل امتدت لتشمل نطاق الإقليم الوطني، وازداد حجم التعاون مع البلدان المجاورة. وارتفع حجم مضبوبات المخدرات والاعتقالات المرتبطة بالمخدرات ارتفاعاً كبيراً عما كان عليه حين كانت إدارة الولايات المتحدة لمكافحة المخدرات تعمل في البلد، حيث تضاعف كلاهما ثلاث مرات في السنوات الثماني الماضية. وإضافة إلى ذلك، انخفضت مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الكوكا على مدى أربع سنوات متتالية، وأصبحت الآن عند أدنى مستوى لها، وفقاً لإفادات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وقد تحقق هذا الانخفاض مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والبيئة وبدون أي إراقة للدماء، وذلك بفضل اتباع نهج تشاوري، ومشاركة مزارعي الكوكا، وتعيين حدود مناطق زراعة الكوكا القانونية، وعدم استخدام التبخير الجوي أو المواد الكيميائية. وبالرغم

وتدريب موظفي مراقبة المخدرات في البلدان المجاورة، كما تنفذ ما يزيد على ٢٠٠ مشروع من مشاريع التنمية البديلة في البلدان ذات الصلة.

٣٩ - السيدة غيريكيدان (إريتريا): قالت إن بلدها منذ حصوله على الاستقلال أبقى مسألة بناء نظام فعال للعدالة الجنائية في صدارة جدول أعماله لبناء الأمة. وجرى التوسع في نظام المحاكم المحلية لتحسين قدرة الناس على اللجوء للقضاء، ووضع قانون جنائي وقانون مدني جديدين وما يتصل بهما من إجراءات، استناداً إلى دراسات مستفيضة للقانون العربي، أخذاً في الاعتبار أيضاً الالتزامات الدولية لإريتريا. ويشمل العمل الجاري لتحسين نظام السجون ليس المرافق الإصلاحية فحسب، بل أيضاً مرافق إعادة التأهيل والتدريب الرسمي والمهني لتزلاء السجون. وإريتريا حالياً بصدد التماس المساعدة التقنية من أجل إدماج القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

٤٠ - واستطردت قائلة إن إريتريا، بوصفها من البلدان المتضررة من الاتجار بالبشر وتهريبهم، وضعت أطراً قانونية ومؤسسية وإدارية للحيلولة دون وقوع مواطنيها في حبال الشبكات الإجرامية. وبالنظر إلى طبيعة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فقد أقامت جبهة مشتركة مع بلدان العبور والمقصد ومع هيئات إقليمية ودولية للتصدي للهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريب البشر. وهي تشارك بفعالية في جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر في القرن الأفريقي، وفي عملية الخرطوم. وهي أيضاً بصدد تكثيف حملات توعية الجمهور بشأن أخطار تلك الجرائم من خلال وسائل الإعلام والاجتماعات الأهلية، وتعكف في الوقت نفسه على تنفيذ مشاريع اقتصادية وسياسية لتهيئة الفرص للشباب ليقبوا في البلد.

للجانب الجنائي من المشكلة. وينبغي التوسع في اتخاذ تدابير بديلة للسجن عن جرائم معينة ذات صلة بالمخدرات، بالنظر إلى مشاكل الاكتظاظ والمصروفات، وفوق ذلك ما يلاقيه السجناء المفرج عنهم من صعوبة في الاندماج في المجتمع وسوق العمل. وتعارض السلفادور تماماً تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٤٥ - ومضى يقول إن الجريمة المنظمة اكتسبت أبعاداً جديدة، في تطور مثير للقلق في السلفادور، حيث ربطت بين مشكلة المخدرات والعصابات الإجرامية (pandillas)، ما أدى إلى نشوء مشاكل أمنية خطيرة. وإضافة إلى السياسات الرامية إلى الحد من العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة، ينبغي أن تستند إلى الأدلة العلمية أي جهود تُبذل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد والمنتجات الكيميائية وما يتصل بها من جرائم مثل غسل الأموال والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر. وينبغي مواصلة عمليات مصادرة أموال وأصول الجماعات الإجرامية المنظمة نظراً لثبوت فعاليتها في جهود مكافحة المخدرات.

٤٦ - السيد الباهي (السودان): دعا المجتمع الدولي إلى تعريف الإرهاب بوصفه جريمة دولية، وإلى تنسيق جهوده بطريقة تمكّن البلدان النامية، بما فيها تلك التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، من مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب بسهولة أكبر. وقد قام السودان، وفقاً لالتزاماته الإقليمية والدولية، بوضع تشريعات وإنشاء سلطات مخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالبشر. وهو يولي اهتماماً خاصاً لوضع الأطفال المخالفين للقانون، الذين يمثلون أمام محاكم متخصصة. ويتلقى المدعون العامون والقضاة تدريباً بشأن سبل التعامل مع القصر، وأنشئت وحدات لحماية الأطفال في الشرطة والقوات المسلحة. وأنشأت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي أيضاً

من هذه النتائج الملموسة، واعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي يبذلها البلد للحد من مزارع الكوكا غير القانونية ومكافحة الاتجار بالمخدرات، انتقدت حكومة الولايات المتحدة تلك الجهود في عام ٢٠١٥ لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالمسألة.

٤٣ - وذكرت أن حكومتها ما زالت ملتزمة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد. ويؤدي التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يحترم السيادة الوطنية وحقوق الإنسان دوراً أساسياً، وستبذل بوليفيا قصارى جهدها لتطبيق التدابير وبلوغ الأهداف المقررة في الإعلان السياسي وخطة العمل اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية العشرين. وعلى الصعيد الوطني، قالت إن حكومتها بصدد تنفيذ خطة خمسية متعددة الأوجه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ لتخفيض الطلب الداخلي على المخدرات غير المشروعة.

٤٤ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إن التحديات الجديدة التي تطرحها مشكلة المخدرات العالمية تدعو إلى اتخاذ إجراءات متكاملة تتضمن نهجاً قائماً على الصحة العامة في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالموضوع مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. والسلفادور مقتنعة، بوصفها إحدى بلدان المرور العابر لشحنات المخدرات بين بلدان أمريكا الجنوبية والشمالية، أن العمل يجب أن يستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. ويجب أن تكون جهود التعاون الدولي والمساعدة التقنية والمالية ملائمة ومتسقة ومنسقة تنسيقاً فعالاً. ويجب أن تكون حماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات غير المشروعة بمختلف جوانبها إحدى الأولويات. فتعاطي المخدرات مسألة اجتماعية وصحية عامة تستدعي اتباع نهج متعدد التخصصات والقطاعات يتجاوز التصدي

إنشاء نظام عالمي متعدد المستويات للتعاون الدولي، تكون فيه الأمم المتحدة مركزاً للتنسيق.

٤٩ - واسترسل قائلاً إن استراتيجية طاجيكستان لمكافحة المخدرات تتضمن برامج عمل قصيرة وطويلة الأجل، وجهوداً للتآزر والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما يشمل التعاون مع الدول المجاورة. وما برحت وكالة مكافحة المخدرات، التي أنشئت بدعم فعال من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبلدان مانحة، تعمل في البلد بنجاح منذ أكثر من ١٥ عاماً. وتمثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية فرصة فريدة لإيجاد سبل جديدة لتعزيز التعاون ومعالجة جذور مشكلة المخدرات وعواقبها. وستلتزم طاجيكستان بدعم مبادرة رئيس طاجيكستان بإعلان الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ فترة خمسية لاتخاذ تدابير عملية بشأن منع تعاطي المخدرات وتعزيز أنماط الحياة الصحية.

٥٠ - السيد تامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه لا يوجد بلد بمأمن من التهديد الذي تشكله تجارة المخدرات غير المشروعة في عالم معول مترابط. ولذلك يلزم بذل جهود متضافرة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للتعامل مع هذا البلاء الذي يقوض المجتمعات ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥١ - ومضى يقول إن حكومته تبذل كل جهد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتوقع عقوبات قاسية على المتجرين بالمخدرات. وتتولى اللجنة الوطنية اللاوية لمكافحة المخدرات ومراقبتها تنسيق ورصد الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تشكلها المخدرات غير المشروعة، وتوفر الخطة الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدرات إطاراً للسياسات العامة المتعلقة بمكافحة ومنع المخدرات دعماً لتحقيق أهداف مكافحة المخدرات، بما يشمل تحليل

وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة، وجمار بذل الجهود للقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس في نظام العدالة الجنائية.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده سنت تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال، ووقعت عدداً من الاتفاقات في هذا الصدد مع البلدان المجاورة. واستضاف السودان مؤتمراً دولياً لمكافحة الاتجار بالبشر في القرن الأفريقي في عام ٢٠١٤، وهو يدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مساعدة دول المنطقة في جهودها الرامية إلى تنفيذ إعلان الخرطوم بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ووقع السودان إضافة إلى ذلك اتفاقات مع الدول المجاورة لمراقبة الحدود، بغرض تعزيز جهوده الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأسلحة والإرهاب. وتتعاون عدة وكالات حكومية في الجهود المبذولة لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها وللمساعدة ضحاياها. وبُذلت جهود خاصة لزيادة الوعي في صفوف الطلاب بأخطار المخدرات غير المشروعة. ويبدل السودان كل ما في وسعه من جهد لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والإرهاب، غير أنه يؤكد أن البلدان النامية ستظل بحاجة إلى مساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي، ليس لمكافحة هذه الآفات فحسب، ولكن أيضاً لمعالجة أسبابها التي تشمل الفقر المتجذر، والديون الخانقة، والجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد، والتي ينبغي أن تُرفع فوراً.

٤٨ - السيد محمدامينوف (طاجيكستان): قال إن منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي أصبح أرضاً خصبة للإرهاب والجريمة المنظمة، يستلزم اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي بأسره للحد من العرض والطلب وتكامل الجهود الوطنية والإقليمية في إطار استراتيجية دولية لمراقبة المخدرات. ويستدعي هذا التحدي

مع الجرائم ذات الصلة بالمخدرات إطار قوي ويضفي فعالية على التزامات سري لانكا التعاهدية بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية؛ ويتضمن التشريع أحكاماً بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. ومن خلال المجلس الوطني لمراقبة المخدرات الخطرة، وغيره من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أنشأت سري لانكا خدمات سكنية وعلاجية وإعادة تأهيل للأشخاص مدمني المخدرات، مما يشمل إسداء المشورة للأفراد والأسر، وإزالة سموم المخدرات، والعلاج النفسي والتعليم والتدريب المهني. وشُرع في برنامج علاجي متخصص للأشخاص المسجونين بسبب جرائم متصلة بالمخدرات. وجرار أيضاً بذل الجهود لكفالة إبقاء نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في سري لانكا عند مستوى منخفض. وقال إن الاجتهاد المتزايد في اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات وزيادة الوعي بالأضرار المرتبطة بتعاطي المخدرات يعثان على التشجيع، غير أنهما لا يقللان من حجم المشكلة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن ما من دولة تستطيع مكافحة مشكلة المخدرات وحدها، بالنظر إلى البعد الدولي لهذه المشكلة وترابطها الوثيق مع الشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية. وسري لانكا ملتزمة بالتعاون في جميع الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ولا سيما آلية مراقبة الاتجار بالمخدرات في البحار التي يقودها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وتنفذ في المحيط الهندي، وستواصل بذل أقصى جهود التعاون مع جميع كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في التصدي للمشكلة.

٥٥ - السيد سيس (السنغال): قال إنه حتى تتسنى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية بنجاح، يجب أن يُبذل كل جهد لتعزيز التعاون بين الدول على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والدولي. وفي إطار

الاتجاهات وتقييم المخاطر، والتنمية البديلة والحد من الفقر، والحد من الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوعية المدنية وتعبئة المجتمعات المحلية، وإنفاذ القانون، وتحقيق العدالة الجنائية وسيادة القانون، وبناء القدرات المؤسسية. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٤، عززت الجمعية الوطنية قوانين البلد المتعلقة بالجرائم المتصلة بالمخدرات.

٥٢ - واستطرد قائلاً إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تلتزم بالعمل مع شركائها الإقليميين والعالميين، ومن بينهم على وجه الخصوص الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل مكافحة المخدرات غير المشروعة، وأنشأت مكاتب اتصال في المعابر الحدودية مع البلدان المجاورة لهذه الغاية، ضمن أمور أخرى. وهي تنفذ الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة بشأن التعاون في مجال مراقبة المخدرات وتبادل المعلومات والاستخبارات. ونتيجة للجهود المستمرة التي يبذلها البلد، جرى ضبط كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة وقُدّم آلاف المتجرين بالمخدرات إلى العدالة. ويوفر مركز سومسانغا للعلاج والتأهيل خدمات إزالة سموم المخدرات وإعادة التأهيل والتدريب المهني، وعالج منذ إنشائه في عام ١٩٩٦ أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من مدمني المخدرات.

٥٣ - السيد صبرالله خان (سري لانكا): قال إن حكومته تعمل عن كثب مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وسائر كيانات الأمم المتحدة، ومع المجتمع المدني، في مجال مكافحة مشكلة المخدرات، وهي في بلده مشكلة اتجار إلى حد كبير وليست مشكلة إنتاج، حيث تُستخدَم سري لانكا كمقصد للشحن العابر من جانب تجار المخدرات الدوليين. وأصبح استهلاك الهيروين أيضاً مشكلة رئيسية، وكذلك تعاطي المؤثرات العقلية الأخرى. والإطار القانوني للتعامل

من دول المرور العابر للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية. وبالنظر إلى اعتمادها الشديد على العمال المهاجرين، فهي عرضة أيضاً لمخاطر الاتجار بالبشر وتهريبهم. وقال إن حكومة بلده طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أنجزت الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى البروتوكول الاختياري لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وقد اعتمدت تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٣، وتعكف حالياً على تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالبلد لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٥٨ - ومضى يقول إن الزيادة في استخدام المخدرات وتعاطيها في ملديف، ولا سيما في صفوف الشباب الملديفي الذي يشكل نسبة ٤٦ في المائة من السكان، ما برحت تشكل مسألة مثيرة للقلق المتزايد على مدى العقد الماضي. وقد عملت ملديف مع أصحاب المصلحة الدوليين لإقرار وإنفاذ تشريعات متخصصة بشأن المخدرات وعنف العصابات؛ وقد أنشئت محكمة مخصصة لقضايا المخدرات، وحدث تحول فكري من حيث النظر إلى متعاطي المخدرات كضحايا بحاجة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع بدلاً من كونهم مجرد مجرمين. غير أن جغرافية البلد ومحدودية الموارد المالية تعنيان أن تحقيق ذلك الهدف يطرح تحديات كبيرة.

٥٩ - وفي مجال المنع والرصد، قال إن الرقابة شُدَّت في عموم ملديف من أجل القضاء على تهريب المخدرات وتوزيعها، وتعمل وحدات للكلاب البوليسية في مطارات البلد. وفوق هذا، تعمل حكومته على معالجة مسألة منع الجرائم وتعاطي المخدرات من خلال اتباع نهج كلي يركز بصفة خاصة على تنمية الشباب، ويولي الأولوية للتعليم وتنمية المهارات وإيجاد فرص العمل للشباب. وبدعم من برنامج الأمم الإنمائي، يَسِّر ملديف فرص مباشرة

التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، يلزم إجراء مشاورات جامعة وتشاركية بالكامل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن يواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم الدول، بناءً على طلبها، في تعزيز ما لديها من آليات تحليل البيانات، ونظم تبادل المعلومات، وتدريب موظفي الرعاية الصحية، وجمع البيانات وتحليلها، وبناء القدرات، وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة.

٥٦ - ومضى يقول إن غرب أفريقيا، وما بها من حدود يسهل اختراقها وفقير وعدم استقرار سياسي، تعد منطقة معرضة للخطر بصفة خاصة، وأصبحت مركزاً للاتجار الدولي بالمخدرات. وبعتماد الإعلان السياسي الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بمنع تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وخطة العمل الإقليمية في عام ٢٠٠٨، أنشأت دول غرب أفريقيا آلية للتعاون للتصدي للاتجار غير المشروع. وبالنسبة للسنغال، التي تقع عند ملتقى منطقة الساحل مع المحيط الأطلسي، تشكل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة أولوية وطنية؛ ولذلك، فقد عززت تشريعاتها لمكافحة المخدرات غير المشروعة، وأنشأت مؤسسات معنية بهذا الأمر وعززت دورها. وبدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، حسنت أيضاً نظامها الوطني لعلاج إدمان المخدرات، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أنشأت مركزاً متكاملًا لعلاج الإدمان في داكار.

٥٧ - السيد وحيد (ملديف): قال إن ملديف، وهي أرخبيل يقع في قلب أحد طرق التجارة البحرية الرئيسية في العالم، معرضة بشدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجارة المخدرات الدولية، وهي معرضة لخطر أن تصبح دولة

في تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن نيجيريا، في شراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي، أحرزت تقدماً كبيراً في مكافحة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، شرع الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات في تطبيق الخطة الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، التي تركز على التنسيق وإنفاذ القانون وخفض الطلب على المخدرات، وتنظيم إمكانية الحصول على المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية ومراقبتها، وتوفير حلاً متكاملاً وشاملاً لطائفة من المسائل المتعلقة بالمخدرات، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

٦٣ - السيدة كانتادا (الفلبين): قالت إن بلدها اعتمد نهجاً ذا خمس ركائز إزاء مسألة المخدرات غير المشروعة، يسعى به إلى الحد من العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة، وإيجاد فرص بديلة لإدراج الدخل، وتعزيز الوعي والاستجابة في صفوف المجتمع المدني، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. واعتمدت الفلبين برنامج عمل وطني لمكافحة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠ بهدف التصدي لمشكلتي العرض والطلب على المخدرات على السواء؛ وهي تسعى أيضاً إلى تعزيز شراكها الدولية، ولا سيما مع المجالس الدولية المعنية بالعقاقير والمخدرات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وهي بصدد تعزيز تعاونها عبر الحدود. غير أنها تدرك أن زيادة التنقل البشري، ونشوء تراكيب جديدة للعقاقير يصعب الكشف عنها، والاتجار بالمخدرات على شبكة الإنترنت، جميعها تشكل تحديات خاصة أمام الدول، كما تدرك أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والأعضاء البشرية

الأعمال الحرة لشباب المديف؛ وهي تعكف أيضاً على تعزيز قطاع الرياضة وتخطط لبناء مدينة للشباب تشمل مركزاً لتكنولوجيا المعلومات مقام على أراضٍ مستصلحة بالقرب من العاصمة. وقد سنت قانون مكافحة عنف العصابات واتخذت إجراءات عاجلة لتصحيح انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن أنشطة العصابات.

٦٠ - السيد ساركي (نيجيريا): أكد ضرورة وجود تعاون دولي استراتيجي واتباع نهج متكامل ومتوازن وشامل ومتعدد الأبعاد في مكافحة المشكلة العالمية للمخدرات غير المشروعة؛ فلا توجد طريقة واحدة لإيجاد الحلول. وفي أفريقيا، ما زالت الآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات تعصف بالأسر والجماعات والمجتمعات وتقوض الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه تزيد انتشار الاضطرابات النفسية والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويميل الذين يتعاطون المخدرات إلى الموت قبل الأوان، ويتعرضون لخطر كبير بالوقوع ضحايا للجرائم العنيفة. وعلاوة على ذلك، تُستغل البلدان الأفريقية بصورة متزايدة كبلدان للمرور العابر للمخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية، مما يزيد من تفاقم الجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الأمنية.

٦١ - واستطرد قائلاً إن نيجيريا ترحب باعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧) وبالتعاون المتزايد بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك حلقة العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٥، التي دعا المشاركون فيها إلى تعزيز التعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون الإقليمية وحشدوا دعم منظمات المجتمع المدني المعنية

المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، من أجل تعزيز فعالية سلطات إنفاذ القوانين ومؤسسات العدالة الجنائية الوطنية بالبلد. وتشيد عمان بالنتائج التي أُتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي مستعدة للعمل مع جميع أعضاء المجتمع الدولي لضمان تمتع جميع المواطنين بحياة آمنة سالمة.

٦٧ - السيد فاشر (إندونيسيا): أكد أهمية اتباع نهج شامل ومنسق إزاء منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك الشراكات مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني في مكافحة الجرائم عبر الوطنية. ويلزم بذل جهود جماعية متواصلة لتعزيز التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إن حكومته تعطي أولوية لمعالجة الاتجار باليد العاملة بالتعاون مع جهات أخرى صاحبة مصلحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك لوضع تدابير وقائية وتوفير الحماية والرعاية للضحايا، ومقاضاة الجناة وتعزيز الشراكات. وثمة أهمية أيضاً للتعاون الثنائي، بما في ذلك تيسير تسليم المجرمين وحماية الضحايا. وقد بدأت إندونيسيا مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي المعني بتفريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية (عملية بالي)، التي تُعدّ حالياً العملية التشاورية الإقليمية الوحيدة التي تشمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشارك إندونيسيا بنشاط في وضع أطر إقليمية متعلقة بمسألة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار باليد العاملة.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن حكومته تؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي، بسبل من بينها الإفصاح الطوعي والآليات المباشرة لاسترداد الموجودات، من أجل منع الفساد ومكافحته. وهي بصدد تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن منع ومكافحة الفساد، وتواصل تعزيز هياكلها المؤسسية وأجهزة إنفاذ القانون بها.

والحياة البرية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإلكترونية والفساد وغسل الأموال والقرصنة والإرهاب، جميعها أصبحت مترابطة بشكل متزايد في عالم تسوده العولمة. ويتضح بجلاء ضرورة اتباع نهج شامل يتيح تنسيق الجهود الوطنية والدولية بفعالية.

٦٤ - وعلى الصعيد الوطني، قالت إن الفلبين، من أجل تعزيز شفافية المعاملات المالية، عززت جهودها في مكافحة غسل الأموال واعتمدت أو عدلت تشريعات لمكافحة طائفة من الجرائم، من بينها غسل الأموال والاتجار بالأشخاص والرشوة والابتزاز وتمويل الإرهاب والجرائم الإلكترونية، بما فيها سرقة الهوية. وتمشياً مع مبادئ العدالة الإصلاحية، ينص قانون قضاء ورعاية الأحداث المعدل على الإفراج عن الأطفال المخالفين للقانون البالغين من العمر ١٥ عاماً وما دونها إلى حضانة والديهم أو الأوصياء عليهم، وعلى استفادتهم من برامج التدخل القائمة على المجتمعات المحلية. وتحت الفلبين الدول على كفالة توافق قوانينها الوطنية مع الصكوك القانونية الدولية، وهي ترحب بالدعم المستمر الذي يقدمه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول لمساعدتها على تحقيق هذا الهدف.

٦٥ - السيد بو عمار (عمان): قال إن السلام والعدالة وسيادة القانون شروط أساسية للتنمية المستدامة والتقدم البشري. ولذلك تولي عمان أولوية للنظر في الطرق التي تستطيع بها أن تكافح الجريمة. وقد أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تحدياً كبيراً لجميع البلدان في العالم الحديث المعولم، ويمكن أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ونوعية الحياة.

٦٦ - واسترسل قائلاً إن عمان صدّقت على عدد من الصكوك الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الجريمة، وهي تعمل مع الهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها المكتب

٧٢ - السيد ثين (ميانمار): قال إن المخدرات غير المشروعة تمثل خطراً يزدهر على حساب الأجيال الأصغر سناً ومستقبل المجتمعات ويلزم التصدي له بواسطة جهود عالمية. ولا بد من إيجاد حلول مستدامة واتباع نهج شامل متعدد القطاعات من أجل ضمان مستقبل خال من المخدرات غير المشروعة. وما برحت مكافحة المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية دائماً أولوية عليا في ميانمار، ولكن المشكلة ما زالت تؤرق البلد. وتركز الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على زراعة خشخاش الأفيون على التنمية ورفع مستويات المعيشة للأشخاص المقيمين في المناطق الحدودية. وجرى بذل الجهود لتخفيض العرض والطلب على المخدرات وتعزيز مختلف تدابير إنفاذ القوانين.

٧٣ - ومضى يقول إن خطة القضاء على المخدرات مُدّت إلى عام ٢٠١٩ في محاولة لمنع ارتداد زراعة الأفيون، والتصدي لاستعمال أقراص المنشطات والمؤثرات العقلية الجديدة. وقد انخفضت زراعة الأفيون نتيجة تنفيذ مشاريع إنمائية وفرت لمزارعي الخشخاش مصادر بديلة للدخل وحسنت الهياكل الأساسية والتعليم والصحة في المناطق الريفية. إلا أن هذه البرامج تواجه تحديات، إذ يواجه المزارعون المحليون عوائق جغرافية تمنع وصولهم إلى الأسواق، فتحولوا بعدها إلى مزارع الخشخاش المربحة. وتوجد بالفعل خطط عمل لمعالجة تلك المشاكل.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن ميانمار سنت قانوناً بشأن الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٥، وظلت تكافح مشاكل الاتجار بالبشر في البلد وفي المنطقة من خلال الأطر القانونية المناسبة وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وفي إطار برنامجها القطري مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بدأت ميانمار مشاريع متعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، ومكافحة الفساد،

٦٩ - واستطرد يقول إن الاستجابة العالمية لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات يجب أن تتوافق مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويكرر بلده تأكيد أهمية التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع التركيز بوجه خاص على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وثمة ضرورة لاتباع نهج قائم على قوة الإقناع يشمل تعزيز الاعتدال والتسامح من أجل محاربة الأفكار المتطرفة والتصدي للإرهاب. وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان تعزيز التنمية الشاملة للجميع في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

٧٠ - وأشار إلى أهمية جمع وتعميم البيانات بانتظام لصياغة سياسات واستجابات فعالة للأشكال الجديدة والناشئة من الجرائم، ولتيسير العمل المنسق للدول الأعضاء. وينبغي أن يعزز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والتدابير الأخرى ذات الصلة لمساعدة البلدان في الحفاظ على بيانات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة. وقال إن إندونيسيا تواجه جريمة الصيد غير المشروع، التي تعد عقبة في سبيل الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتؤثر على الأرصد السميكية العالمية والأنواع المهددة بالانقراض؛ وهي تتصل في كثير من الأحيان بجرائم أخرى، مثل تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر والعمل القسري، ومن ثم ينبغي تناولها في نفس السياق كالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧١ - واسترسل يقول إن حكومته تعتقد اعتقاداً راسخاً أن أكثر الطرق فعالية لمعالجة مشكلة المخدرات هو اعتبارها مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب إيجاد استجابة دولية أقوى وأكثر تنسيقاً. ويلزم اتباع نهج متكامل ومتداعم ومتوازن ومتعدد التخصصات إزاء استراتيجيات تخفيض العرض والطلب.

النظام، واضطهاد الأقليات، وانتهاكات الحقوق الأساسية، والتعصب الديني. ولا بد من بذل كل الجهود لتحسين وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد وافقت مؤخراً رابطة أمم جنوب شرق آسيا على عدد من التدابير الرامية إلى التصدي لأزمة حركة الأشخاص غير النظامية من خلال إعلان كوالالمبور المتعلق بحركة الأشخاص غير النظامية في جنوب شرق آسيا.

٧٧ - واستطرد قائلاً إن الاتجار بالمخدرات يمثل تهديداً للهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، ويشكل تحدياً بوجه خاص في منطقة جنوب شرق آسيا بسبب قربها من منطقة إنتاج الأفيون الرئيسية في العالم. وأفضل وسيلة لإعمال تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات هي تضافر الجهود الدولية، بما يشمل الترتيبات الثنائية والإقليمية، التي ينبغي أن تتضمن برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل توفير مصادر بديلة للدخل في المناطق أو البلدان المنتجة للمخدرات. وفي ماليزيا، تتمثل المشاكل الرئيسية الثلاث المتصلة بالمخدرات في التهريب لأغراض الاستهلاك المحلي، وتعاطي السكان للمخدرات، ونقل المخدرات عبر البلد. وأعرب عن سرور حكومته أن مسألة تعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي مواد الإدمان، بما في ذلك تعاطي العقاقير المخدرة، أُدرجت في خطة عام ٢٠٣٠.

٧٨ - السيدة مبالا إنغا (الكامبيون): قالت إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال والإرهاب والقرصنة البحرية، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالبشر، والمخدرات، جميعها تمثل تهديداً عالمياً للأمن والاستقرار وسيادة القانون، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوض الآثار الناجمة عن هذه الأنشطة جهود الدول الرامية إلى حفظ السلام والأمن العام ودعم الحكم الرشيد وتوفير الخدمات الاجتماعية. وتتضرر الكامبيون من العديد من هذه الآفات،

ونظام العدالة الجنائية، والمخدرات والصحة، والتأهيل والتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، تعاونت مع بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما الدول المجاورة، من خلال مذكرات تفاهم واتفاقات ثنائية تضمنت رسالة اتفاق موقعة في عام ٢٠١٤ بشأن التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وكوريا في مجال مكافحة جرائم المخدرات، ورسالة اتفاق موقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، ومذكرة تفاهم للمشاركة كعضو في مركز تنسيق المعلومات لمكافحة جرائم المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي برنامج ثنائي مع الاتحاد الروسي للتعاون في مجال مراقبة المخدرات. وتفخر ميانمار بأنها جزء من الالتزام المتعهد به في عام ٢٠١٢ بأن تكون جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة خالية من المخدرات. وقال إن حكومته مقتنعة أن التهديد العالمي سيصل إلى نهايته من خلال التعاون الإقليمي والدولي القوي وتعزيز المساعدة التقنية والمالية المقدمة من مختلف الشركاء.

٧٥ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال إن حكومته تعتقد أن انتشار التزاعات والتطرف العنيف والمفاهيم الدينية الخاطئة يسهم في الأعمال الإرهابية وفي الجريمة عبر الوطنية، وهو أمر ينبغي معالجته على الصعيد العالمي لما له من آثار ضارة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧٦ - وأضاف قائلاً إن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص قد ازداد منذ أوائل عام ٢٠١٥، ليس فيما يتعلق بأزمة المهاجرين في أوروبا فحسب، وإنما أيضاً في جنوب شرق آسيا التي شهدت حركة غير نظامية للأشخاص في بحر أندامان وخليج البنغال، حيث أزهقت أرواح الآلاف من الناس. وأي تحليل لهذه المسائل يجب أن يحدد الخطوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الفرار من بلدانهم الأصلية، وتشمل انتشار التزاعات، وانعدام

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول والمجتمع الدولي، ظل استهلاك المخدرات على حاله وتضاعفت كمية العقاقير الاصطناعية الجديدة في عام ٢٠١٤. وأثبتت الاستراتيجيات التي تشمل مصادرة المخدرات وتدميرها وحبس صغار المنتجين والوسطاء والمستهلكين عدم نجاحها في وقف الزحف القاتل للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ويلزم وضع استراتيجيات جديدة تتضمن نهجاً شاملاً متعدد القطاعات؛ وتحترم سيادة القانون؛ وتحفز العمل على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية وتأخذ في الاعتبار المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان المستهلكة الرئيسية.

٨٣ - واستطرد يقول إن بلدان المقصد يجب أن تتعهد بالتزام سياسي بتخفيض الطلب على المخدرات، وأن تخصص الموارد اللازمة لتدمير الآلية الاقتصادية التي تساند تجارة المخدرات، وأن تنشئ برامج اجتماعية وبرامج للصحة العامة تشمل خدمات الوقاية والتثقيف والكشف والتدخل المبكرين والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع لمتعاطي المخدرات. وتأمل كوستاريكا أن يكون لخطة العمل المنبثقة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية تركيزاً قوياً على الأدلة العلمية ورفاه الأفراد، وذلك لضمان الإدماج الاجتماعي وإمكانية الوصول إلى العدالة وتوفير الرعاية الصحية واتباع نهج قائم على نوع الجنس.

٨٤ - وأشار إلى أن أمريكا الوسطى تعاني من الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية بسبب موقعها الجغرافي بين البلدان المنتجة وأكبر بلد من بلدان المقصد. فقد تعيّن تحويل الموارد التي ينبغي تخصيصها للاحتياجات الحيوية كالتعليم والصحة والهيكل الأساسية المستدامة، إلى مكافحة العنف والإجرام، مما يعوق قدرة أمريكا الوسطى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج كوستاريكا إلى المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي؛ فهي تستثمر

خصوصاً التزايد المستمر في إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، وضحاياها في المقام الأول هم الشباب.

٧٩ - ومضت تقول إن الكامبيرون عملت على إيجاد حلول مستدامة بالتعاون مع البلدان المجاورة ومع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي. وهي بصدد تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى زيادة الوعي والمشاركة المجتمعية في الوقاية من إدمان المخدرات. ويجري تنظيم حلقات عمل للتوعية وبناء القدرات لقادة المجتمعات المحلية بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ويجري إعداد مواد دعوية لزيادة الوعي بشأن منع ومكافحة إدمان المخدرات، كما يجري تنظيم محاضرات تثقيفية وعرض أفلام وأفلام وثائقية موجهة للشباب. وأنشئ مركز للوقاية بغرض التصدي لمشكلة أنواع المخدرات الجديدة.

٨٠ - واسترسلت قائلة إن الكامبيرون تدرك أن المخدرات ليست مجرد قضية جنائية، ولكنها أيضاً قضية من قضايا الصحة العامة. وقد وقّع وزير الصحة العامة مرسوماً في عام ٢٠١٥ لإنشاء مراكز لمنع الإدمان وتقديم الرعاية للأشخاص الذين يعانون من إدمان المخدرات. وتُعقد اجتماعات تنسيقية بين مختلف الوزارات والسلطات المعنية بمراقبة المخدرات، وأنشئت آليات للكشف عن المخدرات في المطارين الدوليين الرئيسيين في الكامبيرون لتحسين الرقابة على الحدود.

٨١ - وأشارت إلى ضرورة التعاون الدولي لاستهداف المشاكل التي تسببها المخدرات. فلن يتسنى تحقيق النجاح إلا بواسطة تضافر الجهود وتبادل الممارسات الجيدة على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية.

٨٢ - السيد مندوزا - غارسيا (كوستاريكا): قال إن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يؤثران في جميع البلدان بدرجات مختلفة ويهددان السلم والأمن والاستقرار الدوليين.

السجون ليسوا مجرمين ولهم حق في الصحة؛ والتركيز على الجريمة المنظمة واستهداف تلك المنظمات المسؤولة عن الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر؛ وعدم إظهار أي تحيز في مكافحة الفساد وغسل الأموال. وتدين أوروغواي بشدة عقوبة الإعدام، بما في ذلك عن جرائم المخدرات.

٨٧ - وأضافت قائلة إن تعاطي التبغ والكحول يمثل مشكلة من أكبر المشاكل الصحية المتصلة بالمخدرات، وفي ضوء ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عنها، ينبغي أن تدرج في سياسات المخدرات. فإن خمسة ملايين شخص يموتون كل عام من استهلاك التبغ، ولاستهلاك الكحول إحصاءات مماثلة. ويمكن تنظيم هذه المواد وفقاً للقانون دون أن يسفر ذلك عن حظر. وتصدرت أوروغواي جهود وضع الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بمكافحة التبغ، التي أثبتت كفاءتها.

٨٨ - وقالت إن تنظيم الأسواق ما هو إلا استراتيجية سياسية عملية. فقد ثبت عدم كفاءة تنظيم سوق المخدرات غير المشروعة بواسطة تطبيق القانون الجنائي، حيث أدى إلى العنف والعقوبات غير المتناسبة واستخدام العنف لإبادة المحاصيل والمعاناة الاجتماعية، ولم يؤثر على الطلب على المخدرات ولا على تعاطيها. ومررت أوروغواي قانوناً، أخذاً في الاعتبار الاستخدامات العديدة للقنب، يسمح للدولة بضبط وتنظيم إنتاج الماريجوانا وتوزيعها، عن طريق إصدار تراخيص خاصة. وتجري الزراعة في أراضي الدولة في وجود ضوابط أمنية، ولا يصرح بالدعاية. وتعكف لجنة استشارية علمية مؤلفة من أكاديميين رفيعي المستوى على تقييم ورصد هذا النموذج.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٥.

٤٠ دولاراً في مكافحة المخدرات مقابل كل دولار تتلقاه. ورغم الموارد المحدودة، وضعت كوستاريكا استراتيجية شاملة لتنفيذ تدابير للمراقبة بغرض ضبط المخدرات والأموال والأسلحة؛ وحل المنظمات الإجرامية؛ وتعزيز المؤسسات العامة؛ ومنع الجريمة؛ وإقامة برامج للإدماج والتنمية الاجتماعية؛ وتعزيز فرص الشباب؛ وإعادة تأهيل المدمنين وتعزيز الأمن العام.

٨٥ - واسترسل قائلاً إن الحيازة غير القانونية للأسلحة التقليدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنف الناجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ولذا فإن حكومته تؤكد على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة في مراقبة نقل الأسلحة التقليدية وهي تحت الدول الأعضاء التي لم تفعل بعد على التصديق على المعاهدة.

٨٦ - السيدة غارسيا (أوروغواي): قالت إن وفدها يشجع المناقشة الشاملة المفتوحة التي تشمل جميع وجهات النظر وتحلل جميع الخيارات من أجل تقييم الحالة الفعلية لمشكلة المخدرات. فحين لم تكن الاستجابة الدولية شاملة ومتوازنة جيداً في الماضي، تسببت في المزيد من الضرر. وقد انصرف اجتماع القمة السادس لرؤساء دول الأمريكتين في عام ٢٠١٢ عن نموذج "الحرب ضد المخدرات". وقد تلاه إعلان برازيليا لمنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وإعلان كيتو لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإعلان مونتيفيديو لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وبين هذا الحوار الحاجة إلى حماية الصحة العامة ورفاه الناس وضمان سبل الحصول على العقاقير للأغراض الطبية والعلمية؛ وإدراج القانون الدولي لحقوق الإنسان في الإطار القانوني الدولي الذي يحكم جهود مكافحة المخدرات؛ وضمان الحق في الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية، وتعزيز العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي؛ وكفالة التناسب بين الضرر المتكبد والعقوبات الجنائية؛ والأخذ في الاعتبار أن متعاطي المخدرات ملء